أكد أن «مجلة العربي» تعتبر سفيرة الثقافة العربية

وزير الإعلام: ملتقى «ثقافة التسامح والسلام» يكرس الرسالة الإنسانية للكويت

■ «العربي» أنشئت لتتكامل رسالتها مع رسالة صاحب السمو بنشر التسامح والسلام

الشيخ سلمان الحمود متحدثا

العبدالجادر يلقي كلمته

أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود إن عنوان ملتقى «مجلة العربي» الرابع عشر (ثقافة التسامح والسلام» ما هو الا تكريس لرسالة دولة الكويت وصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الانسانية.

وقال الشيخ سلمان الحمود في كلمته بافتتاح الملتقى أمس ان (مجلة العربي) تعتبر سفيرة الثقافة العربية منذ أسسها سمو أمير البلاد (قائد العمل الانساني) لتكون منبرا للثقافة العربية جمعاء

مضيفا ان المجلة انشئت لتتكامل رسالتها بنشر الآداب والمعارف والفنون جنبا الى جنب مع رسالة سموه بنشر ثقافة التسامح والسلام وهي الرسالة التي توجت باختيار العالم لسموه قائدا انسانيا.

واضاف ان القيم والمبادئ التي ترعاها دولة الكويت ويتبناها سموه اضافة الى الثقافة التي تكرسها (مجلة العربي) وملتقاها تحتاج الى من يتكاتف معها ويساندها ويدعو اليها وينشرها لكي تصبح مبادئ عامة وتنجح في مسعاها الكبير حتى يعم السلام.

واوضح ان المنطقة العربية التي تمر بفترة عصيبة تدمي مشاهدها القلوب و"يعاني فيها أخوة لنا شر الشتات والحروب ووطأة الارهاب والتخلف الفكري تدفعنا لنعمل معا من اجل وقف هذا النزيف ومن اجل استعادة انسانية العالم ولن يحدث ذلك الا حين نستعيد الوعي بحب الوطن وحب الانسان دون تمييز او تعصب".

واشار الى ان مسعى دولة الكويت حكومة وشعبا خلال اكثر من ستة عقود دليل على تبني الجميع هذه المبادرة التي تفصح عن نفسها في مبادرات انسانية اهلية ورسمية "لتحقيق السلام والرخاء والتنمية لابنائنا في الوطن واخوتنا في المنطقة واصدقائنا في العالم" وهو ماتوجته منظمة الأمم المتحدة بتكريم فريد من نوعه في تاريخها بتسمية دولة الكويت مركزا انسانيا عالميا ومنح سمو امير البلاد لقب (قائد للعمل الانساني).

ودعا الشيخ سلمان الحمود الى تبني ميثاق ثقافي مشترك يتخذ من رسالة دولة الكويت بالتسامح والسلام منهجا ونبراسا ويؤكد الدور التنموي والتنويري للثقافة بشكل عام وثقافة التسامح بشكل خاص وهو ما نحتاج اليه كميثاق ثقافي عربي تجتمعون عليه كل في محراب عمله ليتحول على ايديكم الى تجربة حية في نشر ثقافة التسامح والسلام "انطلاقا من وطننا العربي الكبير الى جميع أرجاء العالم لتطوير رؤى ثقافة التسامح والسلام لدى قطاعات الناشئة والشباب بصفة خاصة".

■ يجب تبني ميثاق ثقافي مشترك يتخذ من رسالة الكويت بالتسامح والسلام منهجا ونبراساً

وأوضح ان نموذج (مجلة العربي) التي دعت المواطن العربي ليتعرف الى وطنه العربي الكبير ويلتقي بحضارات العالم وثقافاته ويتبنى التنوير والعلم لهو خير مثال على تحويل الكلام الى افعال مشددا على حرص دولة الكويت المؤمنة بقدر الثقافة وقيمتها على "احياء تراثنا الشفهي والمكتوب والتواصل مع الثقافات الانسانية بالترجمة والنشر وتكريم من ينطلقون الى الامام بعلوم أمتهم ايمانا بقدرة الثقافة على التأثير في اجيال اليوم والغد مثلما أثرت في أجيال الآباء والأجداد".

من جانبه قال رئيس تحرير مجلة العربي الدكتور عادل سالم العبدالجادر في كلمته ان ملتقى المجلة يعد رحلة للتأمل في مفاهيم التسامح وقيم السلام والتعريف بالنهج الذي تتخذه دولة الكويت عبر عقود من العطاء لتصل بالتسامح الى روح السلام فصار سمو امير البلاد قائدا عالميا للانسانية وأصبحت دولة الكويت حكومة وشعبا بنظر العالم مركز انسانيا يحتذى به.

الحمود خلال جولته في معرض الصور

وأضاف الدكتور العبدالجادر أن دولة الكويت سباقة دائما في مبادراتها بتشجيع العلم والثقافة والأدب والفنون وعبر هذا الملتقى تقوم اليوم بتشجيع المؤسسات المحلية والاقليمية والعربية والعالمية على مواصلة نشاطها في خدمة الانسان ورفعة البشر مؤكدة بذلك قيمة الحياة التي لا تزهو الا بالحب ولا تحلو الا بالفن والأدب والعلم وهذه هي أركان الثقافة التي لا تؤتي ثمارها الا بالسلام.

وبين أن المجلة سعت من خلال محاور هذا الملتقى الى أن تضع أمام الباحثين والمتابعين والقراء على السواء ما يمكن وصفه بجسور افكار المستقبل التي تستحق العمل الشاق من أجل ترسيخ هذه الفكرة السامية النبيلة طامحين الى أن تترجم الأفكار الى أعمال مؤكدا أن المجلة تسعى الى نشر ثقافة التسامح والسلام أدبا وعلما وفنا والى ترسيخ ذلك كمنهج حياة من خلال التمسك بطوق النجاة للعالم الذي تنهشه الصراعات والحروب والفتن.

■ العبدالجادر: الكويت كانت سباقة دائما في مبادراتها بتشجيع العلم والثقافة والأدب والفنون

وأعرب الدكتور العبدالجادر عن خالص الشكر الى سمو أمير البلاد الذي غرس بذرة مجلة العربي منذ عام 1958 ثم قام برعايتها حتى اليوم لتصبح شجرة مثمرة وارفة الظلال متقدما بالشكر الى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الذي شمل برعايته هذا الحفل وهذا الملتقى مثمنا جهود وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب في انجاح الملتقى الذي كان عنوانا من فكرته ونجاحه من توجيهاته.

■ المنطقة العربية تمر بفترة عصيبة تدفعنا لنعمل معاً من أجل وقف النزيف واستعادة إنسانية العالم

يذكر ان الحفل شهد تكريم عدد من الجهات الحكومية والأهلية العاملة في المجال الانساني وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي والهيئة الخيرية الاسلامية العالمية ومؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب وموسم أصيلة الثقافي ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.

وقد افتتح الشيخ سلمان الحمود معرض الصور المصاحب للملتقى والذي احتوى على عدد من الصور لصاحب السمو توثق فترات زمنية مختلفة في مناسبات متعددة تظهر جزءا من أعمال سموه.

ويعقد ملتقى (مجلة العربي) تحت عنوان (ثقافة التسامح والسلام) في الفترة من 9 الى 11 مارس الجاري برعاية سمو رئيس مجلس الوزراء حيث يضم عددا من الأكاديميين والخبراء ليقدموا رؤاهم من خلال جلسات تشمل محاور ثقافية عدة.

عدد من أعضاء المجلس بادروا بتسليم أسلحتهم غير المرخصة الى وزارة الداخلية ليؤكدوا على ان الكويت بلد مؤسسات

محمد الخالد: النواب ضربوا المثل لأبناء المجتمع في روح المبادرة وصدق الانتماء

■ دشتي: عندما تأكد للمجلس والحكومة أن هناك حاجة ملحة لإقرار قانون جمع السلاح لم نتوان لحظة واحدة

دشتي أثناء تسليم سلاحه غير المرخص

عبدالله التميمي يسلم سلاحه إلى رجال الأمن

نبيل الفضل يلبي نداء الواجب (تصوير: صالح محمد)

أعرب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ / محمد الخالد عن عميق تقديره وشكره للسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر الذين قاموا بتسليم ما لديهم من أسلحة وذخائر ومفرقعات لفرقة جمع السلاح.

وأكد الخالد ان أعضاء مجلس الأمة ضربوا المثل كالعهد بهم دائما لجميع ابناء المجتمع في صدق الانتماء وروح المبادرة والاستجابة للدعوة بتسليم الأسلحة التي وجهتها المؤسسة الأمنية للمواطنين.

واوضح الخالد ان نواب الشعب هم نماذج شامخة في مواقفهم بالمسارعة إلى تقديم القدوة والنموذج الذي يحتذى دائما في الارتباط بهذه الأرض الطيبة والعمل على دعم أمن الوطن والحفاظ على مقدراته بكل السبل والوسائل وان ذلك مثال يحتذى لتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأوضح انه لولا الارتباطات الرسمية السابقة لكنت حاضرا بين إخواني أعضاء مجلس الأمة الموقرين تجسيدا للتعاون المنشود والمأمول في هذا الاتجاه.

اشاد عدد كبير من نواب مجلس الأمة بمبادرة زملائهم بتسليم اسلحتهم الغير مرخصة الى الداخلية مؤكدين ان هذا العمل يعد دليل على نجاح الحملة وعلى أن الكويت بلد مؤسسات لا أحد فيه فوق القانون فمن جانبه اشاد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله معيوف بمبادرة زملاءه النواب بتسليم اسلحتهم مؤكدا ان ما تم اليوم هو بداية تطبيق قانون جمع السلاح على من شرع هذا القانون.

وتابع معيوف «اليوم سلم النائبين نبيل الفضل وعبدالحميد دشتي مشكورين سلاحهما وكم كنت اتمنى ان يكون لدي سلاح لأسلمه بمثل هذا اليوم» مشيرا الى ان النائبين اليوم رفعا الحرج عن وزارة الداخلية في تطبيق القانون واكدا ان لا استثناء من التطبيق حتى لاعضاء مجلس الامة. وناشد المعيوف المواطنين ممن لديه سلاح بعدم تفويت مرحلة المهلة لتسليم اسلحتهم والامتثال للقانون خاصة واننا في بلد قانون ومؤسسات مشددا على ان القانون سيتم تطبيقه على الجميع دون استثناء حتى لا تتاح اي فرصة للمندسين ولمن لا يريد بهذا البلد اي خير.

واعتبر النائب عبد الحميد دشتي الخطوة التي اقدم عليها مع مجموعة من النواب بتسليم اسلحتهم الغير مرخصة ما هي إلا تأكيد لامتثال اعضاء مجلس الامة للقانون وليكونوا قدوة لكل من يعيش على ارض الكويت لكي يسلموا سلاحهم في اقرب وقت ممكن.

واضاف في تصريح صحافي في مجلس الامة يوم امس عندما تأكد للمجلس والحكومة ان هناك حاجة ملحة لإقرار قانون جمع السلاح لم يتوانوا لحظة واحدة وأكدوا على تطبيقه خصوصا وان المنطقة تعيش في ظروف استثنائية توجب اخذ خطوات معينة لفرض الامن في البلاد.

واعرب عن ثقة التامة برجال الداخلية وذلك من خلال قيامهم بواجبهم على اكمل وجه خصوصا بعد التطمينات التي ادلى بها رئيس الوزراء و نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد التي تؤكد ان لا حاجة لوجود السلاح في ايدي العامة.

ودعا دشتي جميع النواب الذين لم تسنح لهم الفرصة لتسليم اسلحتهم ان يأخذوا زمام المبادرة خلال الايام المقبلة ليكونوا قدوة لكل متخوف من تسليم سلاحه متمنيا دوام الأمن والأمان على الكويت ولكل من يعيش على أرضها

لافتا إلى ان بعد انتهاء المهلة الممنوحة لتسليم السلاح وهي اربع اشهر فان رجال الداخلية لن يتوانوا بجمع اي سلاح مخالف بكافة السبل التي منحهم إياها القانون.

وشدد النائب عبد الله التميمي على طريقة تطبيق القانون بمسطرة واحدة على الجميع مبينا ان مجلس الامة من خلال اقرار قانون جمع السلاح رفع الحرج عن البرلمان ونوابه في تطبيق القانون

وطالب التميمي المواطنين والمقيمين على ارض الكويت بالتعاون مع فرقة جمع السلاح وتسليم ما بحوزتهم من اسلحة غير مرخصة الى وزارة الداخلية

وكشف التميمي عن تسليمه قطعة سلاح من نوع كلاشنكوف لفرقة جمع السلاح المتواجدة بمجلس الامة مبينا انها رسالة للجميع بان نواب الامة هم اول من يطبقون القانون وقال التميمي ان منطقة الشرق الاوسط والدول المجاورة يعانون من الجمعات المتطرفة مبينا ان الارهاب بدأ يستشري في المنطقة بشكل فاحش وان تنظيم داعش الذي روع العالم بجرائمه التي ارتكبها في العراق وسوريا وبعض دول العالم الاخرى فلا مبرر ان يكون لاي مواطن او مقيم بحوزته سلاح غير مرخص او ذخائر واضاف انه بعد انتهاء المهلة الممنوحة للمواطنين لتسليم الاسلحة الغير مرخصة فلن يكون لهم عذر واشاد التميمي باعضاء مجلس الامة على مبادرتهم في تسليم اسلحتهم لتكون نواة في جمع السلاح الغير مرخص من المواطنين مبين انها تدل على شفافية وتعاون اعضاء مجلس الامة مع وزارة الداخلية

مشددا على انه لا يجوز ان يكون هناك سلاح غير سلاح الدولة والمؤسسات العسكرية التي كفل لها الدستور والقانون

وقال انه من خلال تنظيف الساحة من الاسلحة الغير مرخصة فان ذلك يفوت الفصة على الخلايا النائمة والارهابية ان تنفذ الاجرام والقتل والاغتيالات في الكويت

وتابع التميمي ان وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد اعطى الضوء الاخضر اقرار من مجلس الامة بقانون حصل على اغلبية ساحقة من النواب

وقال النائب نبيل الفضل «في وقت سابق وجهت والزميلين النائبين عبدالله معيوف وعبدالحميد دشتي دعوة لزملائنا النواب بالمبادرة للاتفاق على يوم محدد لتسليم من لديه اسلحة الى وزارة الداخلية تطبيقا وامتثالا للقانون الذي اقره مجلس الامة مؤخرا».

وتابع الفضل ان هذه الدعوة لن تاتي من فراغ وانما جاءت لعدة اسباب يأتي في مقدمتها ان المجالس السابقة عادة ما كانت تصدر قرارات وقوانين ولا يلتزم اعضائها بالتطبيق لذلك حرصنا على ان يكون مجلسنا مجلس يطبق ما يشرعه من قوانين هذا من جهة ومن جهة اخرى تمت المبادرة بتسليم السلاح لتحفز المواطنين على تسليم اسلحتهم خاصة وان وجودها في المجتمع الكويتي كان سببا لظهور العديد من الحوادث والمشاكل الغريبة علينا والتي لم نعتدها

واوضح الفضل على ان الكويت بلد امن وبلد قانون ولا تقبل تحت اي ظرف بان تنتشر فيه ظاهرة تملك السلاح متمنيا ان ينجح هذا المشروع الوطني وتنجز وزارة الداخلية ممثلة بوزيرها مشكورا هذا القانون وتطبيقه التطبيق الامثل.

■ التميمي: مبادرة الأعضاء في تسليم أسلحتهم تدل على شفافية وتعاون النواب مع «الداخلية»

ونوه الفضل الى هناك نواب اخرين وعدوا بتسليم اسلحتهم لكن الوقت لم يتسنى لهم اليوم لتسليم سلاحهم لارتباطهم باعمال لجان وامور اخرى وسيتم تسليمها لاحقا

كما ثمن مدير ادارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي ومدير ادارة الاعلام الامني بالانابة العميد عادل الحشاش مبادرة عدد من نواب مجلس الامة بتسليم ما لديهم من قطع سلاح وذخائر غير مرخصة الى قوة جمع السلاح بوزارة الداخلية وذلك خلال تواجدها ضمن الحملة الوطنية لجمع الاسلحة في مجلس الامة امس.

واعرب الحشاش عن شكره وتقديره لدعم ومساندة اعضاء مجلس الامة في تشريعهم القانون وتطبيقه ومبادرتهم اللافته التي تعتبر «تتويج وثمرة هذا التعاون متأملين ان تستمر الحملة بنجاح اكبر من خلال تعاون المواطنين والمقيمين خلال فترة السماح التي نص عليها القانون».

■ الفضل: الكويت بلد أمن وقانون ولا نقبل تحت أي ظرف بأن تنتشر فيه ظاهرة تملك السلاح

وافاد بان عدد الاسلحة والقطع التي تم جمعها وتسلمها منذ دخول القانون حيز التنفيذ وحتى اليوم بلغت نحو 569 قطعة واكثر من طن ونصف من الذخائر والطلقات غير المرخصة بخلاف المفرقعات.

وبسؤاله حول مصير الاسلحة التي تم جمعها قال ان هناك تنسيقا وتعاونا بين وزارتي الداخلية والدفاع في هذا الشأن يتعلق بتخزينها او الاستفادة منها او اعدامها

مشددا على ان رسالة الوزارة هي رسالة وطنية وجهد جماعي نابع من المسؤولية الذاتية باهميه المحافظة على امن الوطن وسلامة المجتمع.

واوضح ان القانون دخل حيز التنفيذ في تاريخ ٢٢ فبراير الماضي واعفى من يبادر بتسليم ما لديه من اسلحة نارية غير مرخصة او ذخائر او مفرقعات الى مراكز جمع السلاح من العقوبة المقررة في القانون خلال فترة سماح مدتها اربعة اشهر تنتهي في ٢٢ يونيو المقبل.

وشدد على ان العقوبات الواردة في القانون «حازمة ومشددة اذ يعاقب كل من حاز او احرز اسلحة او ذخائر او مفرقعات غير مرخصة او محظور حيازتها بالحبس مدة لاتزيد على خمس سنوات وبغرامة مالية لاتزيد على عشرة الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين».

واضاف ان عقوبة من يتاجر في سلاح ناري غير مرخص او ذخائر او مفرقعات او مكونات تصنيعها او تهريبها او تخزينها او التعاقد مع المنظمات او الخلايا الارهابية لبيعها لها او شرائها منها ستكون بالحبس لمدة لاتزيد على عشر سنوات وبغرامة مالية لاتزيد على خمسين الف دينار.

واوضح ان النواب نبيل الفضل والدكتور عبدالحميد دشتي وعبدالله التميمي تقدموا بتسليم ما لديهم من اسلحة وذخائر غير مرخصة الى الحملة وشملت اربع قطع من السلاح حيث قام النواب بالتوقيع على نموذج التسليم والتسلم وفق رغبتهم في توثيق ذلك

مشيرا الى تأكيد وزارة الداخلية على ان عملية تسليم السلاح الطوعية لا تحتاج الى تزويد الوزارة باي بيانات عن هوية من يبادر بتسليم ماديه من اسلحة وقطع غير مرخصة حيث تتم العملية وفق القانون بشفافية وسرية تامة.

وذكر ان وزارة الداخلية تلقت دعوة كريمة من اعضاء مجلس الامة للتواجد في المجلس بغية تسليمهم الاسلحة والذخائر غير المرخصة التي بحوزتهم معربا عن امله في ان يبادر النواب الاخرون الذين لم يسعفهم الوقت والظروف الى تسليم ماديهم من قطع غير مرخصة الى الوزارة في اي وقت.

وقال ان الوزارة اعدت ركن اعلامي بقاعة الاحتفالات بالمجلس وتواجدت كدور توعوي وتوجيهي مباشر وذلك اضطلاعا بدورها في الانتشار في كافة المواقع وعلى مستوى كافة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة

ووسائل التواصل الاجتماعي فضلا عن الاعلام الخاص وبالتعاون مع القطاعات الخاصة والاهلية التي ابدت تعاونا كبيرا في ابراز القانون.